فصل في ان الواجب لذاته واجب الوجود من جميع جهاته اي ليس له حالة منتظرة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا

مشتمل

ليس بسديد اما اولاً فلانه كلام على السند على ما لا يخفى واما ثانياً فلانه
على السند لكن عظيم اذ يكفي ان يقال ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة يجب
كونه مقوماً اذ لو لم يكن مقوماً على هذا التقدير لكان عارضاً لا محالة والعارض
المميز هو التعين فيلزم كون التعين عارضاً فباقي الكلام مستدرك لطه وما ذكر
في كلام هذا القائل ان الواجب لولا منحصر في شخصه وهذا الحسن ليس بسديد وان كان
مثله صدر عن بعض المحققين لانه انما يصح ان لو كان للواجب ماهية نوعية وذاتيا في
ما تقرر عندهم من ان تعين الواجب ليس عارضاً لماهيته بل هو نفس ذاته

قال فصل في ان الواجب لذاته واجب الى اخره اقول

واجب الوجود لذاته واجب من جميع جهاته اي يجب حصول جميع ما يمكن له من صفات
الكمال وليس له حالة ممكنة منتظرة يتوقع حصولها وذلك لان جميع ما
يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب الحصول
فجميع ما يمكن له من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكف
في حصول الصفات باسرها لكان حصول شيء من تلك الصفات من غير ذاته وحينئذ
يكون حصوله دائراً مع الغير اي وجوده شرطاً لحصول تلك الصفة وغيبته اي عدمه شرطاً

لعدمها

من جميع جهاته واما ثانيا فلان ذاته كافية فيما له من الصفات لانه لو لم تكن كافية لكان الشيء من صفاته عن غيره فيكون

لعدمها وحينئذ كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هي هي مجردة عن ملاحظة واحد من شرطي
حضور الغير وغيبته بحيث يجب لها الوجوب اذ لو وجب لها الوجوب على
ذلك التقدير فاما ان يجب لها مع تلك الصفة او لا معها فان وجب لها
الوجوب مع تلك الصفة لزم ان لا يكون حصول الصفة مشروطاً بحضور الغير
لحصولها للذات المجردة عن حضور الغير وان وجب لها الوجوب لا معها لم يكن
عدم الصفة مشروطاً بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة فثبت ان
ذات الواجب لو لم يكن كافية في حصول ما يمكن له من صفات الكمال لم يجب لها
الوجوب من حيث هي هي فلم يكن الواجب واجب الوجود لذاته وبطلان التالي
يدل على بطلان المقدم فيكون الذات كافية في حصول الصفات باسرها وهو المدعى
الصغرى واما الكبرى فلان ما يكفي الذات في حصوله لو لم يجب حصوله
للذات لتوقف وجوب حصوله للذات على امر مغاير للذات فلا يكون الذات كافية
في حصوله وقد فرضنا انها كافية هف فتم الحجة بمقدمتيها وحصل
المدعى هذا تقرير الحجة والاعتراض عليه من وجوه احدها ان
السلوب والاضافات من الصفات الممكنة للذات والذات غير كافية في حصولها لتوقفها

Copyright © King Saud University